

الفصل الرابع
أشكال توزيع الريح

المبحث الأول:

العوامل المؤثرة في تحديد سياسة توزيع الأرباح

لا شك أن رسم سياسة توزيع الأرباح الخاصة بمنشأة ما عملية ليست بالبساطة والسهولة التي قد يتخيلها الفرد لأول وهلة. وما الشكل النهائي الذي تخرج به إلا نتاج تفاعل بين كثير من العوامل والمحددات المتداخلة التي تحكم مختلف الجوانب التي تتكون منها سياسة توزيع الأرباح.

فتفاعل قرارات الاستثمار والتمويل والتوزيع وتأثيرها المتبادل ، يعبر عن أن اتجاه المنشأة نحو التوسع والنمو من خلال الفرص الاستثمارية الجيدة المتاحة أمامها ، ومدى قدرتها على تمويل هذه الاستثمارات بالاعتماد على نقديتها المتاحة أمامها ، ويعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة على قرار توزيع الأرباح .

وعلى المنشأة أن تخلق حالة من التوازن بين هذه القرارات ، بما يكفل لها تجنب المشاكل الاستثمارية والتمويلية المحتملة ، وعدم الإضرار بقيمتها السوقية ، نتيجة ردود أفعال المساهمين والمستثمرين على الإشارات الصادرة عن المنشأة جراء اتخاذها قرارات معينة لتوزيع الأرباح ، مقارنة بالقرارات المتخذة سابقاً ، ومدى مناسبتها لهم وانعكاسها على توقعاتهم وتقييماتهم المستقبلية بخصوص المنشأة ، وإلى جانب العديد من العوامل الداخلية والخارجية الأخرى المؤثرة

في تحديد الشكل النهائي لسياسة توزيع الأرباح ، فإنه يمكن بيان إجمالي هذه العوامل كما يلي :

١ - الفرص الاستثمارية :

مع وجود فرص استثمارية جديدة أمام المنشأة تساعد على نموها وزيادة صافي تدفقاتها النقدية مستقبلاً ، غالباً ما ترغب المنشأة في احتجاز كم أكبر من النقدية المتاحة لديها وعدم دفعها على شكل توزيعات زائدة ، بعكس الحال عند عدم وجود مثل هذه الفرص الاستثمارية ، حيث تميل المنشأة إلى دفع نقديتها الزائدة على شكل توزيعات وعدم احتجاز وتعطيل ما لا تتوقع الحاجة إليه في المستقبل المنظور ، وإتاحة المجال أمام المساهمين لاستثماره في مجالات أخرى تحقق لهم عائداً أكبر .

ومن ناحية أخرى فإن وجود الفرص الاستثمارية الجيدة والمفيدة للمنشأة قد يرتبط بمرحلة النمو التي تكون عليها المنشأة ، والتي تحدد في الوقت نفسه مدى حاجة المنشأة لما يتاح لها من نقدية ، ففي مراحل النمو الأول تكون المنشأة ذات ربحية قليلة وتحتاج لكل ما يتاح لها تقريباً لإعادة استثماره ، وبالتالي تكون قدرتها محدودة على دفع التوزيعات ، بينما في مراحل النمو المتوسطة ، تكون الحاجة أقل نسبياً ، مما يمكن المنشأة من إجراء بعض التوزيعات والتي غالباً ما تأخذ أشكالاً غير نقدية .

أما في مراحل النمو الأخيرة (مرحلة النضج) فتزداد قدرة المنشأة على دفع التوزيعات وتخفّ حدة القيود التي يضعها الدائنون ، وذلك مع زيادة الربحية وانخفاض الحاجة إلى النقد .

٢ - استقرار التدفقات النقدية :

إن مدى توافر النقدية لدى المنشأة يلعب دوراً هاماً في تحديد

شكل وكمية الأرباح الموزعة ، فكون المنشأة تتمتع بوفرة نقدية يجعلها تدفع المزيد من التوزيعات بعكس المنشأة التي تعاني من نقص نقدي ، إلا أن مدى استمرارية هذه النقدية أو استقرار صافي التدفقات النقدية هو العامل الأهم والمؤثر الذي تستطيع معه المنشأة وضع سياسة توزيع مستقرة دون الخوف من عدم القدرة في المحافظة عليها ، أي بعكس حال المنشأة المتميزة بمستويات ربحية متقلبة .

٣ - المحتوى الإعلامي لتوزيع الأرباح :

تعدّ المعلومات وبدون شكّ العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه عند اتخاذ القرارات على المستويات كافة ، بدءاً من القرار الفردي الذي يتخذه المستثمر لاستثمار أمواله في مجال معين ، وحتى القرار الذي يتخذ على أعلى المستويات الإدارية . وبقدر ما تكون المعلومات صحيحة وموثقة بقدر ما يكون القرار سليماً ومخاطره قليلة .

والمعلومة بحدّ ذاتها ليست مفهوماً مطلقاً يتماثل لدى جميع الأطراف في مجتمع ما ، فيما يبدو لطرف معين على أنه معلومة مفيدة قد لا يعدو مجرد بيانات لا فائدة منها بالنسبة لطرف آخر .

كما أن المعلومات لا تكون متاحة لجميع أطراف مجتمع ما بشكل متماثل وبالوقت نفسه ، فمن الطبيعي أن تتركز المعلومات بشكلٍ يتناسب طردياً مع مدى القرب من مصدر هذه المعلومات ومن هذا المنطلق يمكن القول : إن المعلومات الخاصة بالمنشأة ومدى نجاحها ونموّها المستقبلي تتركز أساساً لدى القائمين على أعمال الإدارة واتخاذ القرارات فيها بشكل أكثر كثافة وأشدّ تميّزاً عما هو متوافر لدى غيرهم من الأطراف الأخرى . ومثل هذه المعلومات غير المتاحة للمستثمرين والمساهمين يمكنهم استنباطها من خلال ما يتخذه المدراء من قرارات تتضمن ترجمة وتجسيدها لهذه المعلومات ، وبشكل

مقصود على الغالب لإيصالها إلى الأطراف الأخرى ذات المصلحة المشتركة.

ويمكن القول: إن قرار توزيع الأرباح الذي تتخذه إدارة المنشأة يعدّ وسيلة فعّالة تنقل من خلالها معلومات معينة إلى الأطراف الأخرى المهمة. من مساهمين ومستثمرين ومحللين ماليين ، وأن المقصود بالمحتوى الإعلامي لتوزيع الأرباح هو قدرة قرار توزيع الأرباح على نقل معلومات معينة كانت متاحة لدى إدارة المنشأة إلى غيرهم من الأطراف الأخرى ، أو إعلامهم بمعلومات معينة يتضمنها قرار توزيع الأرباح ، وتعدّ ترجمة لما يتوافر لدى إدارة المنشأة من حقائق وتوقعات عن مستقبل المنشأة واحتمالات نجاحها ونموّها في المستقبل.

٤ - القيود التعاقدية :

والتي تفرض على المنشأة كشروط ضمن عقود القروض أو وثائق السندات ، وحتى ضمن نصوص الأسهم الممتازة ، وذلك لحماية حقوق الغير من خلال تحديد سقف معين للتوزيعات بنسبة من الأرباح أو المطالبة بالحفاظ على مستوى معين من رأس المال العامل على سبيل المثال .

٥ - القيود القانونية :

التي تفرضها القوانين والتشريعات السائدة والقاضية بعدم دفع التوزيعات النقدية في ظروف معينة ترتبط بحجم الأرباح المحتجزة ، أو طريقة تمويل هذه التوزيعات ، وذلك لحماية مصالح الدائنين وتجنب المنشأة مخاطر الإفلاس والعسر المالي .

٦ - التشريعات الضريبية :

إذ غالباً ما يكون هناك اختلاف ما بين معدلات الضريبة المفروضة

على الدخل العادي ، وتلك المفروضة على الأرباح الرأسمالية ، أي :
ما بين الدخل الناتج عن تلقي التوزيعات وذلك الناتج عن بيع الأسهم
بسر يزيد عن سعر الشراء ، الأمر الذي تأخذه المنشأة بعين الاعتبار
عند المفاضلة بين احتجاز الأرباح أو توزيعها ، وطريقه هذا التوزيع
بالشكل الذي يضمن تحقيق أكبر فائدة ممكنة للمساهمين .

٧ - تأثير العميل :

تلعب سياسة توزيع الأرباح المتبعة في المنشأة دوراً كبيراً في
الحفاظ على قاعدة معينة من العملاء وجذبهم ، وذلك تبعاً لمعدل
التوزيعات المدفوعة ، إذ إن بعض المساهمين وخاصة من يقع منهم
في فئات ضريبية منخفضة ، يفضلون الاستثمار في أسهم شركات ذات
معدلات توزيع مرتفعة ومنتظمة تحقق لهم الدخل الذي يحتاجونه ،
ومثل هذه الأسهم يطلق عليها اسم : أسهم الدخل . وبعضهم الآخر
لا يفضل الدخل الحالي وخاصة من يقع منهم في فئات ضريبية
مرتفعة ، إذ يفضلون الاستثمار في أسهم شركات ذات معدلات توزيع
منخفضة تحتجز الجزء الأكبر من الأرباح لتحقيق أرباح رأسمالية ،
وهو ما يُطلق عليه اسم : أسهم النمو .

وبناءً على ما سبق فإن المنشأة قد تسعى لتبني سياسة توزيع مستقرة
لفترات طويلة من أجل الحفاظ على مساهميها وعدم دفعهم إلى
التخلي عن حصصهم في المنشأة ، وما يرافق ذلك من آثار سلبية تؤدي
بسر السهم إلى الانخفاض ، وإن هذا الانخفاض السعري قد يكون
وقتياً ، وربما يكون دائماً إذا ما بقي السهم كاسداً ولم ينجذب إليه إلا
القليل من المستثمرين الجدد ، هذا إلى جانب ما يترتب على
المساهمين أنفسهم من ضرر لما سيدفعونه من عمولات بيع وسمسة
وضرائب عندما سيبيعون أسهمهم .

٨ - الرقابة :

وذلك في حالة المنشآت المتوسطة والصغيرة بشكل خاص إذ تفضّل إدارة مثل هذه المنشأة احتجاز نسب كبيرة من الأرباح ، من أجل تمويل توسّعها ونموّها المستقبلي بعيداً عن الحاجة إلى بيع المزيد من الأسهم العادية ، وذلك بقصد المحافظة على رقابتها في المنشأة وعدم توسيع قاعدة الملكية فيها .

٩ - القدرة على الاقتراض :

فزيادة مقدرة المنشأة على الاقتراض تزداد قدرتها على دفع توزيعات الأرباح ، وقد تكون هذه المقدرة في صورة الحصول على اعتمادات أو تجديدها من البنك أو تمديد فترات الائتمان ، أو دخول أسواق رأس المال ، وإصدار السندات^(١) .

أجل ! .

لكن تتفاوت درجة تأثير هذه العوامل في عملية رسم وتحديد سياسة توزيع الأرباح في المنشأة ، وذلك في إطار التأثير المشترك لمجمل هذه العوامل ، بحيث تؤكد الوقائع أن ذلك التأثير يأتي موجهاً للمنشأة ؛ من أجل تبني سياسة توزيع خاصة بها إضافة إلى ذلك ، فهناك بعض العوامل الأخرى يكون لها في بعض الفترات أثر ما ، مثال ذلك : في حالة التضخم قد تلجأ المنشأة إلى زيادة الأرباح المحتجزة ، إلى ما هنالك .

* * *

(١) للتوسع تراجع رسالة ماجستير غير مطبوعة للباحث منذر مرهج ، بعنوان : أثر المحتوى الإعلامي للإعلان عن توزيع الأرباح على قيمة المنشأة .

المبحث الثاني

كيفية توزيع الأرباح

قد تلجأ بعض المنشآت إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة ، وتحويلها من الأرباح المحققة. وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار تلك العلاقة الوطيدة ، والمتداخلة بين قرارات الاستثمار والتمويل وبين توزيع الأرباح .

وفي حالة الضرورة - خاصة مع الخلل الكبير الذي يحدث في هيكلية التمويل - عندئذ يتم توزيع الأرباح المتبقية على المساهمين . وهذا ما يُطلق عليه : (نظرية توزيع المتبقي من الأرباح).

وتدل هذه النظرية على أنه ليس هناك توزيعات مستقرة أو منتظمة ، إنما أرباح تحددها الفرص الاستثمارية المتاحة مع مدى وفرة النقدية ، ولهذا تركز النظرية هذه على تحليل فرصها الاستثمارية ، ولا تركز على دور التوزيعات وأثرها على قيمة السهم .

وبالتالي فللمساهمين دور أساسي وكبير في تحديد إمكانية اتباع هذه السياسة . (والأفضل للمنشأة أن تعمل على اتباع سياسة مستقرة لتوزيع الأرباح ، بحيث تحافظ على معدلات دفع معينة تتحرك ببطء نحو معدل دفع مستهدف على المدى الطويل ، وبالشكل الذي يضمن قدرة المنشأة في الحفاظ على هذه المعدلات ، حتى في حالات عدم تحقيق أرباح ، فتغير معدلات التوزيع المدفوعة من فترة لأخرى يشعر

المستثمرين بقلق كبير ، إضافة إلى الجهد والوقت في تحليل هذه التغيرات ودوافعها ، ومدى ثقتهم بالأسباب الموجبة ، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى الطلب على سهم المنشأة ، وبالتالي سعره (السوقي).

كل هذا يجعل (john linter) يقدم نموذجاً ، وذلك في أواسط الخمسينيات ، وملخصه :

أ - يكون للمنشأة نسبة توزيعات مستهدفة في الأجل الطويل .

ب - يركز المديرون على تغيرات التوزيعات أكثر مما يركزون على المستوى المطلق للتوزيعات ، فدفع مبلغ معين كتوزيعات يعد قراراً مالياً مهماً ، إذا كان مختلفاً عما دفع في التوزيعات السابقة .

ج - التغير في التوزيعات يتبع التحولات طويلة الأجل في الأرباح المستقرة ، وليس التغيرات المؤقتة .

د - يعارض المديرون إجراء تغيرات في مستوى التوزيعات التي قد يجبرون على عكسها في المستقبل .

وفي مسألة توزيع الأرباح هناك عدد من الصور ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

المطلب الأول

الربح في المضاربة

ورد في الموسوعة الفقهية ما يلي : أجمع الفقهاء على أن تحديد النسبة في قسمة الربح من أركان صحة عقد القراض (المضاربة) .

ويكون بين المالك والعامل على ما يتفقان عليه من التساوي أو التفاضل ؛ فيجوز أن يكون للعامل نصف الربح أو ثلثه ، أو رבעه ، أو

خمسه ، أو نحو ذلك ، وكذلك العكس ، أي : يجوز للمالك أن يشترط لنفسه ثلثي الربح ، أو ثلثه ، أو رבעه ، أو غير ذلك من النسب ، كثيرة كانت أو قليلة ، بشرط أن يكون الربح مشتركاً بينهما ، فلو قال المالك للعامل : خذ هذا المال مضاربة والربح كله لي . أو قال : كله لك ، فقد اختلف الفقهاء فيه .

فذهب الشافعية في الراجح عندهم والحنابلة إلى أنه عقد فاسد رعاية للفظ ؛ لأن المضاربة تقتضي كون الربح مشتركاً بينهما ، فإذا انفرد أحدهما بالربح انتفى مقتضى العقد ففسد .

وقال المالكية : يكون مضاربة صحيحة في صورتين ؛ لأنهما دخلا في التراضي ، فإذا اشترط لأحدهما الربح فكأنه وهب الآخر نصيبه فلم يمنع صحة العقد ، وهو وجه عند الشافعية .

وذهب الحنفية إلى أنه إذا قال : والربح كله لي ، كان إبطاعاً صحيحاً ؛ لأنه أثبت له حكم الإبطاع فانصرف إليه ، وهذا قول آخر عند الشافعية .

والإبطاع : بعث المال مع من يتجر فيه متبرعاً ، والبضاعة المال المبعوث .

ومن الصيغ الصحيحة للإبطاع قول المالك للعامل : خذ هذا المال فاتجر به أو تصرف فيه والربح كله لي .

وكذا قوله : أبضعتك هذا المال ، أما إذا قال : والربح كله لك ، ففرض ، وقد جرى مثل هذا الخلاف فيما إذا قال : أبضعتك على أن نصف الربح لك . فذهب بعضهم إلى أنه قراض فاسد ؛ رعاية للمعنى . وذهب آخرون إلى أنه إبطاع ؛ رعاية للفظ^(١) .

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية : ٢٢ / ٨٥ - ٨٦ .

المطلب الثاني

توزيع الأرباح من البنك الإسلامي

١ - يتم توزيع الربح في البنك الإسلامي بفصل حصة المضاربة أولاً ، وذلك بضرب صافي عوائد التوظيف والاستثمار في حصة المضاربة السابق الاتفاق عليها مع المودعين .

٢ - توزيع باقي الربح بين كل من المودعين والمساهمين على أن يراعى ما يلي :

أ - تناسب الربح الموزع على مقدار حصص الأموال المقدمة ، فلا يجوز تفاوت نسب الربح الموزعة بين كل من المساهمين والمودعين على رؤوس أموالهم .

ب - يتم تحديد أساس توزيع الربح بين رأس مال المساهمين الذي يتكوّن من : رأس المال المدفوع + الاحتياطات المحتجزة + الأرباح المرحلة - (صافي تكلفة الأصول الثابتة + الإنشاءات تحت التنفيذ) وبين الودائع ، ويتم حسابها كما يلي :

- لا تُدرج الودائع الجارية ؛ لأنها تحت الطلب دائماً .

- تُدرج ودائع الاستثمار والتوفير على أساس استحقاقها جميعاً للربح بعد تحويلها إلى ودائع سنوية وخصم نسبة الاحتياطي المحتجز لأغراض السحب المفاجئ ، ثم يتم توزيع الربح بين هذه الودائع باستخدام طريقة النمر .

٣ - يتم احتجاز الاحتياطات من أموال المساهمين ، وتعتبر توزيعاً للربح وليست عباً عليه .

٤ - يتم معالجة مكافآت مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية على أساس أنها عبء على الربح وليست توزيعاً له ، وتستقطع من أرباح المساهمين فقط .

٥ - يتم معالجة أرباح العاملين على أساس أنها عبء على الإيراد ، وتحمل على المساهمين أيضاً دون المودعين .

٦ - يتم تحمّل خسائر المخالفة والتقصير على أرباح المساهمين دون المودعين ؛ لأن الإدارة التي تحدث هذه الخسائر وتتسبب فيها تعمل في ذمة المساهمين ولصالحهم . أما إن حدثت الخسائر عمداً ، فيجب أن يتحملها الجاني ، ولا تحمل على أرباح المساهمين^(١) .

المطلب الثالث

توزيع الأرباح في الشركة

يكون الربح في الشركة بين الشريكين أو الشركاء على ما يتفقان أو يتفقون عليه ، من نصف ، أو ثلث ، أو ربع ، أو نحو ذلك ، أي : يجوز أن يتساويا مع تفاضلهما في المال وأن يتفاضلا فيه مع تساويهما في المال ؛ لأن العمل مما يستحق به الربح ، فجاز أن يتفاضلا في الربح مع وجود العمل منهما ؛ لأن أحدهما قد يكون أبصر بالتجارة من الآخر وأقوى على العمل ، فجاز له أن يشترط زيادة في الربح في مقابلة عمله ، كما يشترط الربح في مقابلة عمل المضارب ، وبهذا قال الحنفية والحنابلة .

وقال المالكية والشافعية : إن من شروط صحة الشركة أن يكون الربح على قدر المالكين ، فإن تساوى المالكين ، فالربح يكون بينهما

(١) قياس وتوزيع الربح ، د. كوثر الأبجي : ٨٦ .

بالتساوي . وإن تفاضلا يكون الربح بينهما متفاضلاً . سواء تساويا في العمل أو تفاوتاً فيه ؛ لأن الربح هو ثمرة المالين ، فيجب أن يكون على قدرهما ، فلا يجوز أن يشترط أحدهما من الربح أكثر من نصيبه في المال^(١) .

* * *

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية: ٨٦/٢٢ .

المبحث الثالث

أهم العناصر الأساسية المؤثرة في الربح

مثال ذلك: الرقابة المالية الاقتصادية ، حيث تبين على أرض الواقع أنها تهدف إلى ضغط التكاليف ، وترشيد الاستهلاك والإنفاق ، وهذا يعني زيادة الأرباح . وبالتالي تُعيد الرقابة الاقتصادية من جديد حساب أرباح المنشأة .

مع الأخذ بعين الاعتبار التفريق بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي ، بحيث إن الإيراد يحقق الربح الاقتصادي وذلك بوساطة الإنتاج ، بينما الإيراد هو الذي يحقق الربح المحاسبي وذلك بوساطة البيع .

إضافة إلى ذلك فإن الربح الاقتصادي عادةً ما ينتج عن المخاطرة ، بينما ينتج الربح المحاسبي عن رأس المال المملوك .

ومن أهم النظريات التي قامت بدراسة وقياس الربح: نظرية المحافظة على القدرة على تحقيق الربح ، ونظرية استرداد الاستثمارات النقدية ، ونظرية المحافظة على القدرة على تحقيق الربح الحقيقي ، ونظرية استرداد الاستثمارات الحقيقية .

وعادة ما يتم حساب صافي الربح عن طريق المعادلة المعروفة:

صافي الربح = الإيرادات - النفقات .

وأما إذا أردنا تعظيم الربح إلى أكبر ما يمكن ، فيجب اتباع إحدى الطرق التالية :

- زيادة الإيرادات بنسبة أكبر من زيادة النفقات .

- المحافظة على الإيرادات وتخفيض النفقات بالوقت ذاته .

تخفيض النفقات بنسبة أكبر من تخفيض الإيرادات .

وهكذا قام الاقتصاديون والمحاسبون بضبط أهم ما يؤثر على أرباح المنشأة ، فتبين أنها ما يلي :

١ - الرقابة على الإيرادات وأثرها على أرباح المنشأة : ابتداءً من تحقيق الإيراد عند الانتهاء من الإنتاج ، مروراً بتحقيق الإيراد عند البيع ، وتحقيق الإيراد بعد البيع .

كما وتختلف الحالة من حالة البيع بالتقسيط عن غيره من حالة المبيعات .

٢ - الرقابة على النفقات وأثرها على أرباح المنشأة : بحيث تتكون عناصر النفقة من : التكاليف ، والمصروفات ، والخسائر .

ومن أهم طرق قياس النفقات ما يلي :

- التكلفة التاريخية .

- التكلفة الاستبدالية .

- التكلفة الحالية - أو الجارية - .

كما ويختلف أثر طرق تحديد تكلفة المنتج من حالة إلى أخرى .

فهناك مثلاً : طريقة تحميل التكلفة المتغيرة على الدخل ، ومدى أثرها في تحديد تكلفة المنتج . وهناك طريقة تحميل التكلفة الكلية على الدخل ، ومدى أثرها في تحديد تكلفة المنتج^(١) .

* * *

(١) للتوسع يراجع : أثر الرقابة المالية الاقتصادية على أرباح المنشأة ، الباحث سعد الله جنباز ، وهي رسالة ماجستير غير منشورة : ٥٦ - ٧٧ .